تخطيط عملية التدقيق ودوره في الحد من مخاطر التدقيق في المؤسسات الاقتصادية
دراسة لعينة من المؤسسات بولاية أدرار

أ.مسعودي عمر
باحث دكتوراه بجامعة أدرار
عضو مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي– الجزائر
Messaoudiomar67@gmail.com

د. بن الدين أمحمد
أستاذ محاضر "أ" بجامعة أدرار
عضو مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي – الجزائر
mustadine@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور تخطيط عملية التدقيق في الحد من مخاطر التدقيق في المؤسسات الاقتصادية من وجهة نظر القائمين عليها من مسيرين ومستخدمين. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام استبانة استهدفت مسؤولي وموظفي بعض البنوك التجارة العمومية بأدرار وبعض المؤسسات الاقتصادية ومؤسسات التأمين من أجل معرفة آرائهم حول الموضوع.

وتوصي الدراسة بضرورة التأكيد على الالتزام بمعايير التدقيق الدولية من طرق المدققين الخارجيين خاصة ما تعلق منها بالخطة التدقيقية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق، تخطيط عملية التدقيق مخاطر التدقيق.

Abstract:

This study aims to identify the role of planning the audit process in reducing the risk of auditing in économie institutions from the point of view of its managers and users. In order to achieve the objectives of the study, a questionnaire was used targeting officials and employees of some public commercial banks in Adrar and some économie institutions and insurance

institutions in order to obtain their views on the subject.

The study recommends that compliance with international auditing standards should be emphasized by external auditors, particularly those related to the audit plan

Keywords: Audit, Audit Planning, Audit Risk.

تمهيد:

لقد كان ظهور علم تدقيق الحسابات أمرا حتمياً بسبب توسع المؤسسة وتشعب وظائفها مع زيادة تعقدها وتفرعها، الأمر الذي زاد من صعوبة مراقبة ملاك المؤسسة لتسييرها من جانب التدفقات النقدية والمالية.

وباعتبار أن البنوك ومؤسسات التأمين وبعض المؤسسات الاقتصادية المستخدمة لمدققي الحسابات من أهم منظمات الأعمال المؤثرة على النشاط الاقتصادي في الدول لكونها تتميز بمجموعة من الخصائص المتباينة خاصة إذا تعلق الأمر بمراجعة حساباتها مما يستدعي تخطيط عملية التدقيق وفق برنامج يساهم في الحد من مخاطر التدقيق المختلفة.

إشكالية الدراسة:

لمسايرة التطور الكبير الحاصل في المؤسسات على المستوى الدولي أصبح لزاما على المؤسسة الاقتصادية مجابهة هذا التطور وإردافه بتوظيف مدققي حسابات ذوو خبرة من أجل التعرف على مواطن القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية والتأكد من صحة وصدق الحسابات.

وتمر كل عملية تدقيقية بمجموعة من المراحل مما يصطلح عليه بـ تخطيط عملية التدقيق، وبناءا على ما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما دور تخطيط عملية التدقيق في الحد من مخاطر التدقيق في

المؤسسات الاقتصادية؟

ولتبسيط معالم هذه الإشكالية يمكن الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

_ ما هي مختلف المراحل التي تمر بها العملية التدقيقية؟

_ ما هي أنواع مخاطر التدقيق؟

_ فيما تكمن أهمية تقييم مخاطر التدقيق؟

_ ما فعالية تخطيط عملية التدقيق في الحد من مخاطر التدقيق في المؤسسات الاقتصادية بولاية أدرار؟

فرضيات الدراسة:

طرح إشكالية الدراسة جعل الباحثان يطرحان الفرضيتين الرئيسيتين التاليتين:

01/ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تخطيط عملية التدقيق والحد من مخاطر التدقيق.

02/ لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تخطيط عملية التدقيق والحد من مخاطر التدقيق.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

_ توضيح مفهوم تخطيط عملية التدقيق؛

- بيان مراحل عملية التخطيط؛

_ إبراز مختلف أنواع مخاطر التدقيق والعلاقة فيما بينها؛

_ توضيح العلاقة بين تخطيط عملية التدقيق والحد من مخاطر التدقيق.

منهج الدراسة:

لمعالجة الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي لوصف كل ما يتعلق

بتخطيط عملية التدقيق وأنواع مخاطر التدقيق، وكذا المنهج الاستقرائي من أجل دراسة مدى مساهمة تطبيق تخطيط عملية التدقيق في الحد أو التقليل مخاطر التدقيق وتعميم النتائج على كافة مجتمع الدراسة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع نذكر منها:

- عبد الغني عبد الحميد راجح القريقري،"العوامل المؤثرة في تقييم المراجع الخارجي للخطر الحتمي لأغراض تخطيط المراجعة" البحث عبارة عن مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الملك عبد العزيز، سنة 2002.

يهدف البحث إلى اختبار مدى تأثير العوامل المحددة للخطر المتلازم لأغراض تخطيط أعمال التدقيق، حيث تم التركيز على تقييم الخطر المتلازم من حيث المصدر، مع إهمال الأنواع الأخرى، ولم يتطرق إلى العوامل التي ترفع من جودة أداء المدقق.

- عصام الدين السائح خروط، "إطار مقترح لتقييم خطر المراجعة"، البحث عبارة عن مقالة منشورة في مجلة الساتل جامعة الجبل الغربي، ليبيا، العدد الخامس، سنة 2008.

يتناول البحث في جزئه الأول دراسة مفهوم خطر المراجعة والأسس المتعلقة بتقييم الخطر المتلازم وخطر الرقابة وخطر الاكتشاف ولم يشر إلى دور التخطيط في الحد من مخاطر التدقيق.

محاور الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسة تم تقسيم الدراسة إلى أربع محاور:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لعملية تخطيط عملية التدقيق؛

المحور الثاني: مراحل تخطيط عملية التدقيق؛

المحور الثالث: مخاطر التدقيق؛

المحور الرابع: الدراسة التطبيقية.

أولا: الإطار المفاهيمي لعملية تخطيط عملية التدقيق

أ/التنظيم الداخلي لمكتب التدقيق

قبل التعرض لمفهوم عملية تخطيط التدقيق يجدر بنا التطرق لمفهوم التخطيط بصفة عامة ثم الإشارة إليه في العملية التدقيقية بصفة خاصة، حيث أن الفرد يخطط للقيام بأعماله الحياتية اليومية وتزداد أهمية التخطيط كلما كان تأثير أعماله على مستقبله كبيراً، وفي الوحدات الاقتصادية يعتبر التخطيط أحد الوظائف الأساسية للإدارة باعتبارها وكيلا عن أصحاب الحقوق في الوحدات الاقتصادية لتسيير أعمالها وتحقيق أهدافها، ويحتل التخطيط أهمية خاصة في مهنة التدقيق فالمدقق طرف محايد يسعى لخدمة وضمان حقوق كافة الأطراف ذات العلاقة بالوحدة تحت التدقيق دون تمييز سواء كانوا مالكين أو دولة أو مستثمرين أودائنين أو غيرهم[1].

ويعرف مصطلح التخطيط بشكل عام بأنه "عملية جمع المعلومات وتنظيمها وتحليلها وصولا إلى الأهداف المرجوة"[2]، بينما يعرف مصطلح التخطيط لعملية التدقيق وفقا للمعيار الدولي رقم 300[3] بأنه" وضع إستراتيجية عامة ومعالجات تفصيلية تتفق وطبيعة الأعمال المتوقع أداؤها والتوقيت المطلوب لإنهائها، وأيضا متطلبات الاتفاق مع العميل بشأنها، وبناء على ذلك يخطط المدقق أداء عمليات التدقيق بكفاءة مع

[1] على محمد ثجيل المعموري، **التخطيط الشامل لعملية التدقيق، منظور إبداعي باستخدام أسلوب Pert** ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الثامن، العدد الأول، 2006، ص145.

[2] أحمد حلمي جمعة، **التدقيق والتأكيد الحديث، المشاكل والمسؤوليات، الأدوات والخدمات**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 249.

[3] International quality control, **Auditing, Review, Other assurance and related services pronouncements**, IFAC? 2013 p:255.

الالتزام بالتوقيتات المحددة لإنهائها".

ويشير مصطلح تخطيط عملية التدقيق إلى تلك الفترة من الزمن التي تعقب قبول عملية التدقيق مباشرة والاتفاق مع العميل، وتعتبر مرحلة التخطيط من أهم مراحل عملية التدقيق إذا ما أريد لها أن تؤدى بكفاءة ومهنية عاليتين، وكذلك لضبط الوقت المخصص والتكلفة المحددة، ويجب على المدقق فهم مجال عمل العميل ونوع صناعته والظروف المحيطة به، والتي يلزم فهمها من قبل جميع أفراد طاقم التدقيق[1].

ب/ أهمية التخطيط لعملية التدقيق:

تبرز أهمية التخطيط لعملية التدقيق فيما يلي[2]:

– مساعدة المدقق في توليه الاهتمام الكافي للجوانب المهمة لعملية التدقيق؛

– تمكين المدقق من الحصول على الأدلة الكافية والمناسبة وتقويم الأدلة بحيث يحقق له بذل القدر المناسب من العناية المهنية المعقولة وبالتالي تقليل احتمالية الخروج بنتائج غير مناسبة من عملية التدقيق وتجنيب المدقق التعرض للمساءلة القانونية؛

– توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لتنفيذ عملية التدقيق بشكل مناسب مما يساعد في تحقيق الكفاءة والفعالية وذلك عن طريق تقليل تكاليف التدقيق والتركيز على الأمور المهمة؛

– الحد من إمكانية حصول خلاف بين المدقق والعميل، وذلك عن طريق توضيح الأمور الضرورية والمسؤوليات قبل البدء بعملية التدقيق؛

---

[1] وجدي حامد حجازي، **المعايير الدولية للمراجعة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010 ص 73.

[2] الإتحاد الدولي للمحاسبين، **إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة**، 2010، ص 250.

– مساعدة المدقق في تحديد المشاكل المحتملة وحلها في الوقت المناسب؛

– مساعدة المدقق في تنظيم وإدارة عملية التدقيق بشكل مناسب ليتم إجراؤها بطريقة فعالة؛

– المساعدة في اختيار أعضاء فريق العملية بمستويات مناسبة من القدرة والكفاءة للاستجابة إلى المخاطر المتوقعة وفي تحديد العمل المناسب لهم؛

– تيسير توجيه وإرشاد أعضاء فريق العملية ومراجعة عملهم.

ولما كان التخطيط يعني تجميع وتحليل المعلومات وتنظيم العمل للوصول إلى الأهداف ولما كان تقرير المدقق وفقا لمعايير التدقيق والتأكيد الدولية يجب أن يتضمن نصاً (فقرة مسؤولية المدقق) يشير إلى أن هذه المعايير تتطلب التخطيط للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء المادية لذلك لا يمكن إنكار أهمية التخطيط لتدقيق البيانات المالية في أنه يساعد في تنظيم أعمال التدقيق والرقابة عليها بشكل أفضل، وتخفيض وقت التدقيق ومواجهة المفاجآت المحتملة، ويجعل التدقيق يركز على الأهداف وليس الأتعاب[1].

ثانيا/ مراحل تخطيط عملية التدقيق

على المدقق أن يولي عناصر عملية التخطيط العناية الفائقة حتى يصل إلى درجة معقولة من الطمأنينة بأن نتائج التدقيق توفر قدرا من الطمأنينة لمستخدمي البيانات المالية وبالتالي تقليل مخاطر التدقيق إلى حد معقول، وفيما يلي توضيح خطوات عملية التخطيط[2]:

[1] أحمد حلمي جمعة، **التدقيق والتأكيد الحديث، المشاكل والمسؤوليات، الأدوات والخدمات**، مرجع سابق، ص251.

[2] علي عبد القادر الذنيبات، **تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية**، نظرية وتطبيق، المكتبة الوطنية الأردنية، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة، 2015، ص142.

1/ الحصول على درجة معقولة من الفهم لطبيعة عمل المشروع والصناعة التي ينتمي إليها والعمليات القانونية للعميل:

تعتبر هذه الخطوة أول خطوات عملية التخطيط التي يجمع المدقق من خلالها المعلومات المناسبة عن طبيعة نشاط العميل والصناعة التي يعمل فيها،

2/ القيام بإجراءات المراجعة التحليلية الأولية:

المراجعة التحليلية هي عملية فحص المعلومات الموجودة في حسابات وسجلات المنشأة ومقارنتها مع المعلومات الأخرى والبيانات الداخلية والخارجية بهدف الخروج برأي حول مدى تجانس هذه المعلومات مع ما هو معروف عن هذه المنشأة ونشاطاتها.

3/ تحديد المستويات الأولية للمادية وتقدير مخاطر التدقيق

أشار المعيار الدولي رقم 320 إلى أن المادية هي مقدار الحذف أو الانحراف في البيانات المالية، والذي يجعل- في ضوء الظروف المحيطة- من الممكن تغيير القرار المتخذ من قبل مستخدم البيانات المالية الحصيف عند علمه بهذا الحذف أوالانحراف، وفي هذا المجال لابد من توضيح الأمور التالية:

2-3-1 المادية من ناحية كمية:

يقوم المدقق في مرحلة التخطيط بتحديد مستوى المادية من ناحية كمية ويعتبر تقدير المادية في مرحلة التخطيط تحديداً أولياً قابلا للتغيير مع التقدم في إنجاز عملية التدقيق وتعتبر الغاية الأساسية من تحديد المستوى الأولي في هذه المرحلة هي المساعدة في التخطيط لجمع الأدلة التي تتعلق بأهداف التدقيق المختلفة، حيث أنه كلما زاد مستوى المادية يقل حجم الاختبارات التي سيقوم بها المدقق، وعادة يقوم المدقق بتحديد مستوى المادية في هذه المرحلة بمستوى أقل مما ينوي استخدامه في

المراحل اللاحقة حتى يكون أكثر تحفظا من ناحية جمع الأدلة الكافية ولابد من الإشارة إلى أن المادية هي مفهوم نسبي، فحجم الانحراف يمكن أن يكون مادي لشركة صغيرة، بينما يمكن أن نعتبر نفس المبلغ غير مادي لشركة كبيرة، أما بالنسبة للأسس التي يمكن أن تستخدم لتقدير المادية فعادة ما يعتبر صافي الدخل قبل الضريبة أحد الأسس التي تستخدم كقاعدة أساسية لتحديد المادية لأنه يتعلق بأهم البنود التي يهتم بها مستخدمو القوائم المالية، وقد يستخدم صافي المبيعات أومجمل الربح، وإجمالي الأصول حيث يعتبر من أقل الأسس استخداما.

وتشمل عملية تطبيق المادية من ناحية تحديد المستوى أوالحكم على النتائج، الخطوات الخمسة التالية:

أ/ تحديد الحكم الأولي للمادية؛

ب/ تخصيص الحكم الأولي إلى مجموعات فرعية؛

ج/ تقدير الانحراف الإجمالي في كل مجموعة؛

د/ تقدير الأثر المشترك للتحريف في كافة المجموعات؛

هـ/ مقارنة الأثر المشترك مع الحكم الأولي من أجل اتخاذ القرار.

2-3-2 المادية من ناحية نوعية:

قد تكون الانحرافات مادية بناء على نوعيتها حيث تعتبر الانحرافات ذات أهمية نسبية في بعض الأحيان بناءا على نوع الانحراف وبغض النظر عن القيمة النقدية، فعلى سبيل المثال تعتبر الانحرافات المقصودة أكبر أهمية من غير المقصودة إذا تساوت القيم، وتعتبر المخالفات التي ترتكبها الإدارة بهدف الغش أوالتضليل ذات أهمية نسبية بغض النظر عن قيمتها، وكذلك الأمر فإن وجود مخالفات لشروط التعاقدات يعتبر من الأمور المادية وذلك لأنها قد تؤدي إلى نتائج سيئة على الطرف الآخر الذي تم التعاقد معه، مثل التحريف في بعض النسب

المالية التي تم اشتراطها في عملية التعاقد، وكذلك فإن التحريفات التي تؤثر على اتجاه الأرباح تعتبر مادية.

2-3-3 تأثير مستوى المادية على تقرير المدقق (معيار رقم 700)

يعتبر تحديد مستوى المادية من الأمور المهمة في تحديد رأي مدقق الحسابات كما هو موضح في النقاط التالية[1]:

- إذا كانت الانحرافات المكتشفة ليست ذات أهمية نسبية فإنها لا تؤثر على رأي مدقق الحسابات حيث يعطي المدقق تقريرا نظيفاً؛

- إذا كانت الانحرافات مهمة نسبياً (مادية) ولكنها غير جوهرية، أي أنها لا تؤثر على كافة أومعظم عناصر القوائم المالية، وبالتالي لا تؤدي إلى جعل القوائم المالية بصورة عامة مضللة، فإن المدقق يعطي تقريرا متحفظاً، وهذا يعني أن القوائم المالية تعطي صورة حقيقية وعادلة باستثناء أمر معين يتطلب التحفظ؛

- إذا كانت الانحرافات مهمة نسبيا وجوهرية، أي أنها تؤثر على كافة أومعظم عناصر القوائم المالية، أوبمعنى آخر إذا كان أثرها ينتشر على القوائم المالية، وبالتالي تؤدي إلى جعل القوائم المالية مضللة، فإن المدقق يعطي تقريراً مخالفاً أويمتنع عن إبداء الرأي حسب الحالة.

ثالثا:مخاطر التدقيق (المعيار رقم 330)

إن ظروف عدم التأكد تجعل من القيام بعمل معين في هذه الظروف أمراً ينطوي على مخاطر ويتطلب مهارة في كيفية التعامل معه فالمدقق يواجه خطر إصدار تقرير يتضمن رأياً معيناً و لكن قد يكون هذا الرأي مبني على حكم خاطئ بسبب أمور لم يعلمها المدقق أولم يكتشفها.

[1] علي عبد القادر الذنيبات، مرجع سابق، ص 145.

3-1 تعريف مخاطر التدقيق:

تعرف مخاطر التدقيق على أنها"المخاطر المترتبة على احتمال قيام المدقق بإبداء رأي غير سليم على القوائم المالية غير معبرة تعبيراً صحيحاً وواضحا عن نتيجة الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة، ويفشل المدقق في اكتشاف ذلك ومن ثم يصدر تقريراً غير متحفظ (غير نظيف)"[1].

وعرف مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي خطر التدقيق على أنه:" الخطر الذي يؤدي إلى فشل مدقق الحسابات دون أن يدري وبدون تحفظ في تقريره عندما يوجد خطأ جوهري في القوائم المالية".

وتعرف لجنة معايير التدقيق ISAC، مخاطر التدقيق حسب المعيار الدولي رقم 400 لتقدير المخاطر والرقابة الداخلية على أنها: "احتمال تأثير رصيد حساب أومجموعة عمليات لأخطاء قد تكون مادية فردية أوعن تجميعها مع أخطاء لأرصدة أومجموعة عمليات بفرض أنه لا يوجد نظام الرقابة الداخلية وترتبط هذه المخاطر بطبيعة العمل وبيئة وطبيعة أرصدة الحسابات أومجموعة من المعاملات"[2].

كما يعرف خطر التدقيق بأنه:"خطر فشل مدقق الحسابات بدون قصد في تعديل رأيه بطريقة ملائمة على قوائم مالية محرفة جوهريا"[3].

وإذا نظرنا إلى هذا التعريف فإننا يمكن أن نلاحظ ما يلي:

- أن خطر التدقيق عبارة عن الخطر الناتج من إبداء مدقق الحسابات لرأي غير معدل على قوائم مالية بها تحريف جوهري، ومعنى ذلك أنه

---

[1] جورج دانيال غالي، علي إبراهيم طلبة، **المفاهيم العلمية والأساليب الفنية الحديثة في المراجعة** بدون ناشر، 2002، ص21.

[2] أحمد محمد نور، **مراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص66.

[3] عبد الوهاب نصر علي، **موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة**، الجزء 01، الدار الجامعية الإسكندرية مصر، 2009، ص286.

كان عليه أن يعدل رأيه على القوائم المالية، كأن يبدي رأيا متحفظا أومعاكساً؛

– أن وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية يستدعي أن يعدل مدقق الحسابات رأيه على هذه القوائم فإن يفعل فقد تحمل خطر الفشل في تعديل الرأي؛

– أن التحريفات الجوهرية هذه تكون في قطاعات وحسابات القوائم المالية، وبالتالي في مزاعم أو تأكيدات الإدارة كما تتضمنها هذه القوائم المالية؛

– إمكانية مساءلة مدقق الحسابات قانونياً ومهنياً عن فشله بسبب عدم تعديل رأيه على قوائم مالية بها تحريف جوهري، وبالتالي فمن المفروض أن يحرص مدقق الحسابات على تدنية خطر التدقيق؛

– عدم إمكانية إعفاء مدقق الحسابات من المسؤولية عن هذا الفشل ونتائجه، وبالتالي مطالب بإصدار حكم مهني سليم على هذا الخطر وأن يراعي أثره على تخطيط إجراءات التدقيق.

من خلال هاته التعاريف يمكن تعريف مخاطر التدقيق على أنها: "**احتمال إبداء رأي غير سليم في القوائم المالية محل الفحص وذلك بسبب فشل مدقق الحسابات في اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي قد توجد في تلك القوائم المالية التي يبدي رأيه فيها**".

3-2 مكونات مخاطر التدقيق:

أوضحت معايير التدقيق فيما يخص المعيار رقم 400 والخاص بالرقابة الداخلية وتقييم المخاطر الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية على أن مخاطر التدقيق تتكون مما يلي[1]:

–المخاطر الضمنية (الملازمة أو الطبيعية)؛

[1] أحمد محمد نور، مرجع سابق، ص 68.

– المخاطر المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية (مخاطر الرقابة)؛
– المخاطر المرتبطة بإجراءات التدقيق (مخاطر الاكتشاف).

أ/ المخاطر الضمنية (الملازمة)

تعبر هذه المخاطر عن قابلية حساب معين للتحريف بشكل جوهري في ظل عدم وجود إجراءات خاصة بالرقابة أووجود جملة من الأخطاء المرتبطة بالنظام المحاسبي أوعدم كفاءة القائمين على تشغيله ففي ظل هذا العنصر يمكن أن نتصور بأن المخاطر الضمنية مرتبطة بطبيعة عناصر القوائم المالية من خلال احتوائها على أخطاء متعمدة أوغير متعمدة تؤثر سلبا على صدق القوائم المالية.

يرتبط حجم هذا النوع من المخاطر بعدد من العوامل كالآتي[1]:

أ–1 طبيعة العنصر:

تشكل بعض الحسابات مواطن لبس ينبغي على المدقق أن يركز عليها عملية الفحص، كحساب مخصصات الديون المشكوك فيها أوحسابات النقدية أوحسابات المؤونات والاهتلاكات، إن بعض هذه الحسابات عادة ما تخضع للتقدير الشخصي من قبل المحاسب أوأطراف أخرى داخل المؤسسة، لذاك يكون الخطر فيها ملازما لطبيعة التقديرات في هذه الحسابات.

أ–2 الطرق المحاسبية:

إن تبني إحدى الطرق المحاسبية في المؤسسة دون غيرها من شأنها أن تكون غير ملائمة لطبيعة نشاطها، لذلك فإن تبني طريقة معينة دون غيرها من شأنه أن يوقع عناصر القوائم المالية في أخطاء

[1] عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، **حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقا للمعايير الدولية للمراجعة والتأكيد المهني**، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2008، ص185.

تفضي لابتعاد معلومات هذا البند عن الواقع الفعلي له.

أ-3 المعالجة المحاسبية:

تلجأ المؤسسة في الوقت الحالي للمعالجة الآلية للبيانات المالية، إذ تتم المعالجة آلياً بمجرد الإدخال لهذه الأحداث في شكل قيود محاسبية إلى غاية الوصول إلى القوائم المالية الختامية للمؤسسة، إن هذا الأسلوب من شأنه أن يوقع عناصر هذه القوائم المالية في أخطاء كأخطاء في تصميم وتشغيل البرنامج؛ أخطاء في إدخال معطيات...الخ.

أ-4 العوامل الخارجية:

تؤثر العوامل الخارجية على المعالجة المحاسبية من خلال ضرورة تكييف عناصر المركز المالي للمؤسسة مع الواقع الاقتصادي الخارجي للمؤسسة، فعلى سبيل المثال يؤثر التضخم على هيكل موجودات المؤسسة كالمخزونات أوالاستثمارات التي ينبغي إعادة تقييمها بشكل يجعلها أكثر ملائمة للواقع الاقتصادي الفعلي.

ب – مخاطر الرقابة الداخلية:

يعرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين مخاطر الرقابة الداخلية على أنها:"تلك المخاطر الناتجة عن حدوث خطأ في أحد الأرصدة أوفي نوع معين من العمليات والذي يكون جوهريا إذا اجتمع مع أخطاء في أرصدة أخرى أوفي نوع من العمليات ولا يمكن منعه أواكتشافه في وقت مناسب عن طريق إجراءات الرقابة المحاسبية الداخلية"[1].

كما تعرف على أنها"احتمال أن إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في المؤسسة محل التدقيق قد تفشل في اكتشاف الأخطاء المادية

[1] محمد عبد الفتاح محمد، **المراجعة مدخل قياس وضبط المخاطر**، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، الطبعة الثانية، ص26.

والمخالفات، وذلك من خلال النظام المحاسبي لمعالجة البيانات".

وتعرف أيضاً بأنها "الخطر الناتج من العرض غير السليم الذي قد يحدث في القوائم المالية والذي لا يتم منعه أواكتشافه في الوقت المناسب بواسطة الإجراءات الهيكلية لنظام الرقابة الداخلية للمؤسسة".

من خلال هذه التعاريف يتضح أن مخاطر الرقابة ما هي إلا أخطاء أومخالفات مالية حدثت من خلال النظام المحاسبي، أومن خلال النظام الرقابي الإداري، بدون قصد أو بقصد، ولم يكتشفها نظام الرقابة الداخلية عن طريق وظيفتيه المحاسبية والإدارية.

ج- مخاطر عدم الاكتشاف:

تكمن في احتمال عدم القدرة على التعرف على عدم الدقة في سيرورة العمليات أوفي مجال المحاسبة بواسطة إجراءات رقابة محددة هذا الخطر يبقى موجود حتى في باب النظرية أوحتى باعتبار كل التسجيلات قد تمت مراقبتها[1].

عادة ما يستعمل المدقق التدقيق الشامل لكل القيود والدفاتر والسجلات بغية الوصول إلى حالة التأكد التام، كما يستعمل التدقيق الاختباري من خلال فحص مفردات العينة المختارة ثم يعمم نتائج هذا الفحص على مجتمع الدراسة.

نشير في ظل هذين النوعين من التدقيق إلى أن الأسلوب المعتمد في عملية الفحص يختلف فيما بينهما، إلا أن اعتماد الإجراءات المختلفة في عملية التدقيق بأنواعها قد لا تمكن المدقق من اكتشاف مواطن التحريفات، لذا ظهر ما يعرف بالأخطاء المرتبطة بإجراءات التدقيق التي تفسر عجز الإجراءات المعتمدة من قبل المدقق في اكتشاف الأخطاء

[1] Hugues Angot, Christian Fischer, Baudouin Theunissen, **Audit comptable Audit informatique**, 3eme édition de Boeck universités, Bruxelles, 2004, P 127.

في العمليات المالية والحسابات والأرصدة.

ويرجع القصور في اكتشاف هذه الأخطاء إلى الآتي[1]:

- الجهل بالمعايير المهنية لتدقيق الحسابات؛
- استعمال أدلة إثبات غير قائمة على فرض القابلية للتدقيق (أي لا يكون لوجودها معنى أو سبب)؛
- استعمال أدلة إثبات غير كافية وغير ملائمة؛
- الاستعمال غير الملائم لإجراءات التدقيق عند تطبيقها؛
- الاختيار السيئ للعينة؛
- عدم كفاية حجم العينة؛
- التخلي عن إجراء مناسب للتدقيق بسبب ضيق الوقت أواعتبار التكلفة.

وتتضمن مخاطر الاكتشاف عنصرين هما:

الأول: المخاطر المتعلقة بفشل إجـراءات المراجعة التحليلية في اكتشاف الأخطاء التي لا يتم منعها أواكتشافها عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية، ويسمى "مخاطر المراجعة التحليلية"؛

الثاني: المخاطر المتعلقة بالقبول غير الصحيح لنتائج الاختبارات التفصيلية في الوقت الذي يكون هناك خطأ جوهري يوجب الرفض ولم يتم اكتشافه عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية وإجراءات المراجعة التحليلية وغيرها من الاختبارات الملائمة ويسمى :"مخاطر المراجعة التفصيلية"[2].

---

[1] مسعود صديقي، **نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر**، مرجع سابق، ص 119.

[2] أرزاق أيوب محمد كرسوع، **مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطينن، 2008، ص 138.

3-3 نموذج مخاطر التدقيق

يتعامل المدقق مع الخطر عند التخطيط لجمع أدلة الإثبات في عملية التدقيق من خلال تطبيق نموذج مخاطر التدقيق.

ويعد الإلمام الكامل بهذا النموذج أمر أساسي لتخطيط عملية التدقيق والتقدير الجيد لحجم أدلة الإثبات التي يجب جمعها في كل دورة من دورات العمليات المالية في المؤسسة.

ويمكن صياغة نموذج مخاطر التدقيق كما يلي[1]:

خ.م.ق= خ.ك * خ.ط * خ.ر

حيث أن:

خ.م.ق: خطر المراجعة الممكن قبوله؛

خ.ك: خطر الاكتشاف المخطط؛

خ.ط: الخطر الطبيعي أو الملازم؛

خ.ر: خطر الرقابة الداخلية.

يعتبر خطر المراجعة الممكن قبوله **(خ.م.ق)** مقياسا لمدى رغبة المدقق في قبول وجود تحريف جوهري في ضوء الأهمية النسبية بالقوائم المالية، وذلك بعد انتهاء عملية التدقيق وإصدار تقرير نظيف.

3-4 أنواع مخاطر التدقيق

إن خطر التدقيق هو نتيجة تداخل عدة أنواع من الأخطار: مثل الأخطار المتأصلة، أخطار الرقابة، أخطار الاكتشاف، أخطار المراجعة التحليلية، أخطار الاختبارات الجوهرية، أخطار العينات، وأخطار غير مرتبطة بالعينات، ويمكن تعريف هذه المخاطر على النحو التالي[2] :

---

[1] ألفين أرينز، جيمس لوبك، **مدخل متكامل**، ترجمة محمد محمد عبد القادر الديسطي واحمد حجاج دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 333.

[2] علي عبد القادر الذنيبات، مرجع سابق، ص.149

أ/مخاطر التدقيق المقبولة أو الممكن تحملها (AAR) Acceptable Audit Risk

وتعرف بأنها المخاطر الناتجة عن احتمال وجود خطأ أوتحريف مادي في القوائم المالية وعدم تمكن المدقق من اكتشاف ذلك بالرغم من بذله العناية المهنية المعقولة، أوهي المخاطر المقبولة لدى المدقق بعد أن يقوم باستنتاج نتيجة غير سليمة بعد الانتهاء من إجراءات التدقيق.

ب/ المخاطر المتوارثة أو المتأصلة: (IR)Inhereent Risks:

وتعرف بأنها المخاطر الناشئة عن احتمال وجود انحراف مادي معين أونشاط معين، أومجموعة من الانحرافات في بنود معينة بحيث لو جمعت مع بعضها تصبح مادية في ظل عدم وجود رقابة داخلية أوبافتراض عدم وجود رقابة داخلية، وهذه المخاطر مرتبطة بطبيعة المنشأة موضع التدقيق وبيئتها قبل البدء بعملية التدقيق أوبافتراض عدم وجود ضوابط الرقابة الداخلية، فمثلا بعض البنود تعتبر ذات خطر متأصل أومتوارث أكثر من غيرها، مثل: الأخطار التي تتعلق بالنقدية والمخزون.

ومن هذه العوامل التي تؤثر في المخاطر المتوارثة:

- طبيعة نشاط العميل؛
- نتيجة التدقيق السابق؛
- الأطراف ذات العلاقة؛
- وجود عمليات معقدة وعمليات غير وروتينية؛
- المخاطر التي تؤثر على مخاطر الغش وحدوث العمليات غير العادية.

ج/ مخاطر الرقابة(CR)Control Risks :

وهي المخاطر الناتجة عن احتمال عدم تمكن أنظمة الرقابة الداخلية من منع أواكتشاف الأخطاء والتحريفات المادية، أوهي المخاطر

الناشئة عن احتمال وجود انحراف مادي في بند معين أونشاط معين أومجموعة من الانحرافات في بنود معينة بحيث لو جمعت مع بعضها تصبح مادية وعدم تمكن نظام الرقابة الداخلية من منعها أواكتشافها.

د/ مخاطر الاكتشاف المخططة (Planned Detection Risks (PDR:

وهي المخاطر الناتجة عن احتمال عدم تمكن الاختبارات الجوهرية من اكتشاف الانحرافات المادية، أوالمخاطر الناشئة عن احتمال وجود انحراف مادي في بند معين أونشاط معين، أومجموعة من الانحرافات في بنود معينة بحيث لو جمعت مع بعضها تصبح مادية وهي ناجم عن عدم تمكن المدقق من اكتشافها من خلال الإجراءات التحليلية أوالاختبارات التفصيلية.

ويمكن تقسيم هذه المخاطر إلى نوعين يتعلقان بالإجراءات التحليلية والاختبارات التفصيلية:

* **خطر المراجعة التحليلية** (ARR) Analytical Review Risk

وهو الخطر الناتج عن احتمال عدم تمكن إجراءات المراجعة التحليلية من اكتشاف الانحرافات المادية.

* **خطر الاختبارات الجوهرية** (STR) Substantive Tests Risk

وهو الخطر الناتج من عدم تمكن الاختبارات التفصيلية من اكتشاف الانحرافات المادية.

هـ/ مخاطر المعاينة(SR) Sampling Risks

وهي المخاطر الناتجة عن احتمال خروج المدقق بنتيجة من العينة تختلف عن النتائج الممكن الخروج بها فيما لو تم تدقيق المجتمع كاملا.

و/ المخاطر غير المتعلقة بالعينات (NSR) Non – Sampling Risks

وهي المخاطر الناتجة عن احتمال الخروج بنتيجة غير سليمة، لكن ذلك ليس مرتبطا بعملية المعاينة، وإنما مرتبط بقدرات وكفاءة المدقق في

اختبار المفردات وتقويم نتائجها، وعلى سبيل المثال خروج المدقق برأي غير سليم عن أحد البنود المتضمنة في العينة نتيجة عدم تمكن المدقق من تنفيذ إجراءات الاختبار في هذا البند بشكل سليم.

3-5 العلاقة بين مخاطر التدقيق بعضها البعض

تشير دراسة مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي إلى أن المخاطر الملازمة وخطر الرقابة يختلفان عن خطر الاكتشاف، حيث أن هذين النوعين من الأخطار مصدرهما من المؤسسة محل التدقيق وتوجد في القوائم المالية محل التدقيق نتيجة طبيعة الحسابات ومدى فعالية أوعدم فعالية نظام الرقابة الداخلية، بينما خطر الاكتشاف يمكن إرجاعه إلى إجراءات التدقيق التي يقوم بها مدقق الحسابات مثل استعماله لأداة إثبات غير كافية وغير ملائمة.

إن مخاطر التدقيق تتأثر فيما بينها سواء بالزيادة أو النقصان نتيجة عدة أسباب يكون مصدرها ممارس مهنة التدقيق أوإدارة المؤسسة.

أ/ علاقة المخاطر الملازمة مع مخاطر عدم الاكتشاف ومخاطر الرقابة

يمكن القول أن هناك علاقة عكسية بين خطر عدم الاكتشاف والخطر الملازم وخطر الرقابة الداخلية، فكلما انخفضت درجة تقدير الخطر الملازم وخطر الرقابة الداخلية التي يعتقد مدقق الحسابات تواجدها في القوائم المالية كلما زاد خطر عدم الاكتشاف الذي يتحمله المدقق، وذلك في حالة إثبات الخطر الكلي للتدقيق، ومن ناحية أخرى فكلما زاد الخطر الملازم وخطر الرقابة الداخلية كلما انخفض خطر عدم الاكتشاف الذي يتحمله مدقق الحسابات.

ولا توجد علاقة بين المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة سواء عكسية أم طردية بسبب عدم وجود ارتباط بينهما بمعنى إذا ارتفعت المخاطر الملازمة ليس بالضرورة أن ترتفع أو تنخفض مخاطر الرقابة

في حين أنه كلما كانت المخاطر الملازمة كبيرة سوف يلجا المدقق إلى استعمال أدلة إثبات بحجم كبير واتخاذ إجراءات تدقيق ملائمة وهو ما يساعد على التخفيض من مخاطر عدم الاكتشاف[1].

ب/العلاقة بين مخاطر التدقيق وأدلة الإثبات

توجد علاقة عكسية بين مخاطر التدقيق ومدى أدلة الإثبات المخططة لتدعيم رأي المدقق عن القوائم المالية، بمعنى أنه كلما انخفض مستوى مخاطر التدقيق المقبولة التي يتم تخصيصها لتأكيد معين زاد مقدار أدلة الإثبات المخططة لتدعيم هذا التأكيد، وكلما انخفض المستوى المقبول لمخاطر الاكتشاف المحددة لتأكيد معين بواسطة المدقق زادت أدلة الإثبات المطلوبة لتنفيذ مخاطر الاكتشاف عند هذا المستوى، والعكس صحيح وعلى عكس ذلك توجد علاقة طردية بين المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة وبين مقدار أدلة الإثبات.

يرتبط الخطر الطبيعي مع أدلة الإثبات بعلاقة طردية، فمثلا إذا كان الخطر الطبيعي لتقادم المخزون كبيرا جدا بسبب التطورات التكنولوجية السريعة سيخصص المدقق اختبارات مكثفة لمدى تقادم المخزون.

توجد علاقة طردية بين خطر الرقابة وحجم أدلة الإثبات، بحيث كلما كان نظام الرقابة الداخلية فعال يكون تقييم المدقق لخطر الرقابة بمستوى منخفض وبالتالي لا يحتاج هذا الأخير إلى حجم كبير من أدلة الإثبات، وإذا لم يعتمد المدقق على نظام الرقابة الداخلية عند إجراء عملية التدقيق سوف يتم تحديد خطر الرقابة بمستوى أقصى وبالتالي استعمال حجم كبير من أدلة الإثبات وإجراء فحص شامل للكشف عن مواطن الخطر بشكل جيد[2].

[1] أحمد محمد نور، مرجع سابق، ص 73.
[2] ألفين أرينز، جيمس لوبك، مرجع سابق، ص 334.

ج/ العلاقة بين مخاطر التدقيق ومخاطر الأعمال

يعرف خطر الأعمال بأنه الخطر الذي يواجهه مدقق الحسابات بسبب علاقته بمؤسسة العميل حتى ولو كان تقريره عن تدقيق حسابات هذه المؤسسة سليماً ورأيه صحيحاً[1].

وعلى الرغم من اختلاف خطر الأعمال فكريا عن خطر التدقيق إلا أنه يرتبط بخطر التدقيق فقد يتزايد خطر الأعمال عندما يـزداد خطـر التدقيق، وأيضاً عندما لا يوجد التزام بالمعـــايير المهنية وكلما تزايدت عملية إساءة العرض في القوائم المالية ازداد احتمال تعرض المدقق للنتائج السلبية، وفي ارتباطات التدقيق إذا وجدت العوامل التي ترتبط عادة بخطر الأعمال بواسطة زيادة أعمال التدقيق عن ما هو مطبق في الأحوال العادية أوعن طريق اتخاذ احتياطات غير عادية، مثل الالتزام بمعايير أكثر دقة وقوة للأهمية النسبية عند تدقيق الأصول النقدية[2].

3-6 أهمية تقييم مخاطر التدقيق

تهتم معايير التدقيق بتحديد حد أقصى لمخاطر التدقيق وينبغي على المدققين عدم السماح للخطر الفعلي أن يزيد عن هذا الحد بغرض تفادي الآثار غير المرغوب فيها، والتي تنتج من احتواء القوائم المالية على أخطاء تتعدى حدود الأهمية النسبية.

يعتبر تقييم مخاطر التدقيق من الخطوات الهامة التي يجب أن يركز عليها مدقق الحسابات كمرحلة من مراحل التخطيط لعملية التدقيق وعلى المدقق استخدام اجتهاده المهني لتقييم مخاطر التدقيق الكلية التي يكون مستعدا لقبولها لكي يبدي رأيه حول القوائم المالية.

---

[1] عبد الوهاب نصر علي ،**موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة**، مرجع سابق، ص 314.

[2] يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يورة، **التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية دراسة مقارنة**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان 2014-2015، ص 136.

يقوم المدقق بتقييم مستوى المخاطر المقبولة قبل دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، ويتم تقييم هذه المخاطر بصورة كمية أوغير كمية حيث يتم التعبير بشكل كمي أونسبي أوكمستوى معين يقع بين حد أقصى وحد أدنى.

يرتبط مستوى مخاطر الرقابة الداخلية بمدى فعالية أوعدم فعالية نظام الرقابة الداخلية، حيث نص المعيار الدولي رقم 400 للتدقيق أنه على المدقق الحصول على فهم كاف لنظام الرقابة الداخلية من أجل القدرة على تقييم مستوى خطر الرقابة الداخلية، وتصميم إجراءات التدقيق للتأكد من أن المخاطر قد تم تخفيضها إلى المستوى المقبول وفي ظل الأهمية النسبية[1].

الدراسة التطبيقية

أولا: تقديم مجتمع الدراسة وأداتها

1/ منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها، سنحاول في هذا الجانب إسقاط المعارف النظرية التي تم التعرض لها على عينة مختارة من المؤسسات الاقتصادية بولاية أدرار من خلال تحليل استبانة تم إعدادها بهدف التعرف على تخطيط عملية التدقيق ودوره في الحد من مخاطر التدقيق في هاته المؤسسات.

2/ مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة المؤسسات الاقتصادية بولاية أدرار ولضرورة الدراسة تم أخذ عينة ممثلة من مجموع الموظفين والقائمين على تسيير هاته المؤسسات بولاية أدرار، حيث تشمل هذه العينة على المؤسسات BADR ’CAAT بنك الفلاحة والتنمية الريفية شركة توزيع

[1] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 213.

مواد البناء SODISMAC،الشركة الوطنية للتأمين SAA مؤسسة أشغال الماء والكهرباء والغاز لصاحبها شيخاوي، وحدة البحث في الطاقات المتجددة في الوسط الصحراوي، مؤسسة إيباش للأشغال العامة، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء، بنك الجزائر.

وقد تم إتباع أسلوب العينة المقصودة لإجراء الدراسة، حيث تم توزيع 50 استبانة على القائمين على الوظائف الإدارية في المؤسسات المذكورة والذين لهم استفادة مباشرة من معلومات القوائم المالية، وتم بالمقابل استرداد 45 قائمة منها 43 قائمة صالحة للدراسة، أي أن الدراسة شملت 86% من حجم العينة.

ويمكن تلخيص هذه العملية في الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: توزيع عينة الدراسة

مجتمع الدراسة	الاستبيانات الموزعة		الاستبيانات المستردة		الاستبيانات الصالحة للتحليل	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
موظفي الوكالات البنكية	20	%40	18	36%	17	%34
موظفي المؤسسات الاقتصادية الأخرى	30	%60	27	54%	26	%52
مجموع العينة المستهدفة	**50**	**%100**	**45**	**90%**	**43**	**%84**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss.

3/ مكونات الاستبيان: تم تقسيم الاستبيان إلى جزئين هي:

- **الجزء الأول:** يتضمن استبيان الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة
- **الجزء الثاني:** يتكون من محورين
- **المحورالأول:** يتضمن مجموعة الأسئلة حول المتغير المستقل(تخطيط عملية التدقيق).

- **المحور الثاني:** يتكون من مجموعة الأسئلة حول المتغير التابع(الحد من مخاطر التدقيق في المؤسسة).

4/ تحليل نتائج الدراسة واختبار فرضيات الدراسة:

قبل التطرق إلى اختبار فرضيات الدراسة والتعليق على النتائج يمكن إعطاء التحليل الوصفي لخصائص العينة المبحوثة وذلك فيما يلي:

4-1/ التحليل الوصفي لخصائص العينة:

بغرض التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة تم اللجوء إلى تفريغ إجابات أفراد العينة الموجودة في الاستبيان وفق مقياس ليكرت ذو الخمس درجات في محاور الاستبيان المعتمد كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم 02: مقياس الدراسة

التقدير	أتفق جدا	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss.

ولغرض الرفع من صدق الاستبيان تم عرضه على مجموعة من الأساتذة المختصين، وتم الأخذ بملاحظاتهم وتعليقاتهمّ، كما تم الاعتماد على استبيانات لدراسات سابقة شبيهة أجريت على نفس القطاع وعلى قطاعات مشابهة وضمن فترات زمنية قريبة.

وفيما يخص اختبار ثبات الاستبيان والذي يشير إلى عدم تعرض النتائج للتغير مع ظروف القياس، فقد تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package For Social Sciences Spss) من خلال استخراج معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ(Cronbach's Alpha)، لجميع فقرات الاستبيان حيث بلغت النسبة 95.7%، وهي نسبة

عالية وجيدة جدا تعبر عن وجود ثبات عال للاستبيان.

4-1-1/ التحليل الوصفي لخصائص العينة حسب الجنس: يمكن توضيح توزيع أفراد العينة حسب الجنس من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

البيان	ذكر	أنثى	المجموع
العدد	36	7	43
النسبة%	83.7	16.3	100

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات نظام الـ Spss

ونلاحظ من الجدول أن النسبة الأكبر هي للذكور وقدرت بـ 83.7% من أفراد العينة، مقابل 16.3% للإناث، مما يوضح سيطرة الذكور على أغلب الوظائف الإشرافية والتسييرية في المؤسسات البنكية والاقتصادية.

4-1-2/ التحليل الوصفي لخصائص العينة حسب الخبرة المهنية

الجدول رقم 04: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

البيان	أقل من 05 سنوات	من 6-10سنوات	من 11 إلى 20 سنة	من 20 سنة فما فوق	المجموع
العدد	13	21	6	3	43
النسبة%	30.32	48.83	13.95	6.97	100

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات نظام الـ Spss

ويتضح من خلال الجدول السابق أن ذوي الخبرة من 6-10 سنوات هم الأكثر في عينة الدراسة إذ بلغت نسبتهم 48.83% من إجمالي العينة المبحوثة، ثم تليها الفئة ذات الخبرة الأقل من خمس سنوات بنسبة 30.32% ثم من 11 سنة إلى 20 بنسبة 13.95 % ثم الفئة

الأكثر من 20 سنة.

4-1-3/ التحليل الوصفي للعينة حسب المستوى الدراسي

الجدول رقم 05: توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي

البيان	متوسط	ثانوي	جامعي	ما بعد التدرج	المجموع
العدد	2	15	21	5	43
النسبة%	4.65	34.88	48.83	11.62	100

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات نظام الـ Spss

ويلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن غالبية الطاقم الوظيفي والإداري لهذه المؤسسات لهم شهادات جامعية وشهادات لما بعد التدرج بنسبة إجمالية مقدرة بـ 60.45%؛ وقد يعزى ذلك لتوجه المؤسسات في الآونة الأخيرة لاعتماد الكفاءة العلمية في مختلف الوظائف الإدارية.

4-2/ التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة على محاور الاستبيان

4-2-1/ التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول المتغير المستقل: (مدى توفر عناصر تخطيط عملية التدقيق في المؤسسة)

تم معالجة هذا المتغير في استبانة الدراسة في المحور الأول، وسنتطرق فيما يلي إلى التحليل الوصفي للمتغير:

أ/ التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول: مدى توفر عناصر تخطيط عملية التدقيق في المؤسسة

الجدول رقم 06: نتائج التحليل الإحصائي لمدى توفر عناصر تخطيط عملية التدقيق في المؤسسة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
01	يدرك القائمين على التدقيق في المؤسسة أهمية تخطيط عملية التدقيق في الرفع من جودة	3,5814	1,17984	0.329	09

	التدقيق				
02	يتوفر في المؤسسة نظام رقابة داخلية فعال يسمح بتخطيط عملية التدقيق.	3,4419	1,11915	0.348	12
03	يتم القيام بالإجراءات التحليلية الأولية من قبل المدقق لفهم مجال عمل المؤسسة والنشاط الذي تقوم به.	3,4884	1,27936	0.366	13
04	يأخذ المدقق في الاعتبار حجم وتعقيد عمليات المؤسسة، وذلك لغرض التخطيط بشكل مناسب.	3,6512	1,04389	0.286	04
05	يقوم المدقق بإجراءات لفهم الرقابة الداخلية من خلال استفسار الإدارة وآخرين داخل المؤسسة.	3,6512	1,06645	0.291	05
06	يقوم المدقق بإجراءات تقييم مخاطر التدقيق من خلال استفسار الإدارة وآخرين داخل المؤسسة.	3,1395	1,22633	0.390	14
07	يقوم المدقق بتحديد المستويات الأولية للمادية(مجال الانحراف المقبول) وتقدير مخاطر التدقيق.	3,2093	,98942	0.308	06
08	يتم تحديد برنامج التدقيق في حدود نطاق عملية التدقيق سواء كانت كاملة أو جزئية، مع الأخذ بالاعتبار وضع برنامج تدقيق مرن يستجيب للتغيرات الطارئة.	3,3023	1,12408	0.340	11
09	يتم تحديد الأهداف المرغوب تحقيقها من كل خطوة من	3,7674	,99612	0.264	03

	الخطوات التي يشملها برنامج التدقيق				
10	**يتم تحديد برنامج التدقيق بما ينسجم مع ظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها بحيث يراعي المجموعة الدفترية والسجلات المالية الواجب الاحتفاظ بها من قبل المؤسسة حسب الأصول.**	3,9302	,93593	0.237	01
11	**يتم تصميم برنامج التدقيق بما يتلاءم والحصول على أكبر قدر من الأدلة وقرائن الإثبات.**	3,6279	1,15518	0.318	07
12	**يقوم المدقق بتوثيق خطة التدقيق وبيان طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات تقييم المخاطر.**	3,7674	,94711	0.251	02
13	**يتم توثيق أي تغيرات تطرأ على إستراتيجية التدقيق الشاملة وخطة التدقيق.**	3,5116	1,18265	0.336	10
14	**يقوم المدقق عند الموافقة على تدقيق المؤسسة لأول وهلة بقراءة أحدث البيانات المالية لها إن وجدت وتقرير المدقق السابق للحصول على معلومات متعلقة بالأرصدة الافتتاحية.**	3,9070	1,25003	0.319	08
	ي	703.5	0.730		

المصدر:إعداد الباحثين بناء على مستخرج من نظام $spss_{23}$

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لكل الفقرات يفوق المتوسط الحسابي النظري (3.00)، ما يبين وجود اتفاق مرتفع نسبيا حول فقرات المتغير ويزداد هذا الاتفاق حول الفقرة رقم (10) والتي تنص على أن المدقق يقوم بتحديد برنامج التدقيق بما ينسجم مع ظروف

المؤسسة وطبيعة نشاطها بحيث يراعي المجموعة الدفترية والسجلات المالية الواجب الاحتفاظ بها من قبل المؤسسة حسب الأصول، وذلك بمعامل اختلاف 0.237، أما المرتبة الثانية فكانت للفقرة رقم (12) والتي تنص على أن المدقق يقوم بتوثيق خطة التدقيق وبيان طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات تقييم المخاطر، بمعامل اختلاف 0.251، وعلى هذا الأساس يمكن القول إجمالا أن هناك إدراك لدى المؤسسات المبحوثة بأهمية تخطيط عملية التدقيق لتلافي الأخطاء في القوائم المالية.

ب/ التحليل الوصفي حول: مخاطر التدقيق الملازمة

الجدول رقم 07 مخاطر التدقيق الملازمة

	ة	سط الحسابي	راف المعياري	ل الاختلاف ب	
	يساهم التغيير في الإجراءات والأنظمة داخل المؤسسة في التأثير على المخاطر الملازمة.	3,2093	1,23216	0.	
	يساهم التأكد من صحة ودقة التقديرات المحاسبية في التخفيض من المخاطر الملازمة.	3,8140	1,01607	0.	
	استخدام التكنولوجيا المتطورة يساهم في التقليل من أخطاء التدقيق.	3,8605	1,31533	0.	
	تزيد التطورات التكنولوجية السريعة من مستوى المخاطر الملازمة.	3,1163	1,09100	0.	
	تساهم موسمية نشاط المؤسسة في زيادة مستوى المخاطر الملازمة.	3,4186	1,11486	0.	
20	**تساهم الخبرة المهنية في مجال التدقيق في التخفيض من مستوى المخاطر الملازمة.**	3,8140	1,21784	0.	
21	**تساهم العوامل الخارجية في ظهور**	3,5116	,99662	0.	

	المخاطر الملازمة من خلال تأثير هذه العوامل على المعالجة المحاسبية.				
	الكلي	3.	0.		

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات نظام $spss_{23}$

ويوضح الجدول وجود اتفاق كبير نوعا ما بين أفراد العينة حول فقرات هذا المتغير وذلك بوجود متوسط إجمالي بلغ 3.534، حيث أن كل الفقرات فاق متوسطها المتوسط النظري (03.00) ويزداد الاتفاق حول الفقرة رقم (16) ذات معامل الاختلاف 0.266 التي تنص على أن التأكد من صحة ودقة التقديرات المحاسبية يساهم في التخفيض من المخاطر الملازمة.

4-2-2/ التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول المتغير التابع: مخاطر الرقابة

الجدول رقم 08: نتائج التحليل الإحصائي حول مخاطر الرقابة

	ة	سط الحسابي	راف المعياري	ل الاختلاف	ب
	يساهم ارتفاع مستوى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسة في تامين مستوى عال من الدقة.	3,6744	1,20950	0.	
	يؤثر نوع إجراءات التدقيق المطبقة في عملية فحص المؤسسة في مستوى مخاطر الرقابة.	3,6047	1,11568	0.	
	يؤدي تتبع أزمنة التنفيذ والتكاليف في المؤسسة إلى تخفيض مستوى مخاطر الرقابة.	3,7674	1,19198	0.	
	توفر التقارير الدورية ببيانات تساعد عند تحليلها في اكتشاف مواطن الانحرافات ومن ثم تصحيحها.	3,9070	1,15086	0.	
	إتباع برنامج تدريبي للعاملين بشكل مستمر يساعد في التقليل من الأخطاء	3,8140	1,29570	0.	
	يتأثر مستوى مخاطر الرقابة بدرجة اعتماد نظام الرقابة الداخلية في	3,1395	1,12507	0.	

	المؤسسة على أدوات الرقابة كالخرائط والرسوم البيانية وغيرها.				
	يساهم التأكد من فعالية إجراءات ضمان دقة وسلامة السجلات المحاسبية (الرقابة المحاسبية) في تراجع مستوى مخاطر الرقابة.	3,5116	1,16235	0.3	
	الكلي	**3.6**	**0.8**		

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات نظام $spss_{23}$

ويلاحظ من الجدول وجود شبه اتفاق بين آراء العينة حول هذا المتغير التابع حيث أن كل الفقرات فاق متوسطها الوسط الحسابي النظري (3.00)، ويزداد الاتفاق خاصة عند الفقرة (25) التي تنص على أن التقارير الدورية توفر بيانات تساعد عند تحليلها في اكتشاف مواطن الانحرافات ومن ثم تصحيحها وتليها في الترتيب الفقرة (23) بمعامل اختلاف يقدر بـ 0.309، وينخفض الاتفاق عند الفقرة (27) التي تنص على أن مستوى مخاطر الرقابة يتأثر بدرجة اعتماد نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة على أدوات الرقابة كالخرائط والرسوم البيانية وغيرها باحتلالها المرتبة الأخيرة.

4-2-3/ التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول المتغير التابع: مخاطر الاكتشاف

الجدول رقم 09: نتائج التحليل الإحصائي حول مخاطر الاكتشاف

	يعتمد المدقق على التدقيق الشامل لكل القيود والدفاتر والسجلات بغية الوصول إلى حالة التأكد التام.	3,7674	1,15134	0.
	وجود نظام محاسبي متكامل يساهم في التقليل من الأخطاء.	3,5349	1,33361	0.
	يساهم التأكد من استخدام إجراءات تدقيق سليمة في تخفيض مخاطر الاكتشاف.	3,5349	1,05444	0.

	يقلل التخطيط الجيد لعملية التدقيق من مخاطر الاكتشاف.	3,7442	1,21681	0.	
	تتأثر مخاطر الاكتشاف بتحديد الأخطاء المحاسبية بالاختبارات التفصيلية.	3,5814	1,07421	0.	
	تؤثر خبرة المدققين على مستوى المخاطر من خلال دقة تفسير النتائج.	3,9767	1,07987	0.	
	تساهم معرفة ومهارة المدققين بمخاطر الاكتشاف في تخفيض نسبة تلك المخاطر.	3,9767	,91257	0.	
	الكلي	3.	0.		

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات نظام $spss_{23}$

ويلاحظ من الجدول وجود شبه اتفاق بين آراء العينة حول هذا المتغير التابع حيث أن كل الفقرات فاق متوسطها الوسط الحسابي النظري (3.00)؛ ويزداد الاتفاق عند الفقرة (35) التي تنص على أن معرفة ومهارة المدققين بمخاطر الاكتشاف تساهم في تخفيض نسبة تلك المخاطر، وتليها في الترتيب الفقرة (34) التي تنص على أن خبرة المدققين تؤثر على مستوى المخاطر من خلال دقة تفسير النتائج.

4-3/ اختبار فرضيات الدراسة:

من أجل تحليل البيانات واختبار الفرضيات تم الاستعانة ببعض المقاييس الإحصائية والتي تم حسابها باستخدام البرنامج الإحصائي Spss مثل الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، واختبار Pearson من أجل إثبات أونفي الفرضيات.

4-3-1/ اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية على أنه:**لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية** ($\alpha \leq 0.05$) **بين** تخطيط التدقيق في المؤسسة الاقتصادية و الحد من مخاطر التدقيق.

الجدول10: معامل الارتباط ودرجة المعنوية للفرضية الأولى

معامل الارتباط R	درجة المعنوية sig
0.830	0.000

المصدر: إعداد الباحثين بناء على مخرجات نظام spss 23

وبما أن قيمة درجة المعنوية حسب الجدول هي0.000 وهي أقل من المستوى المأخوذ 0.05 فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والمتمثلة في أنه: توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين تخطيط عملية التدقيق في المؤسسة والحد من المخاطر الملازمة." وتدل قيمة معامل الارتباط 0.83 على وجود علاقة طردية وقوية، بين تخطيط التدقيق في المؤسسة الاقتصادية ومستوى الحد من مخاطر التدقيق.

وتجدر الإشارة إلى المدقق الخارجي لأغلب هاته المؤسسات لا يقوم بعملية التدقيق داخل كل الأقسام، بل يكتفي بتدقيق الأقسام المهمة فقط ومن بينها قسم التدقيق الداخلي، وبذلك فهو يقوم بتقييم المخاطر الإستراتيجية فقط دون غيرها والتي تهدد مستقبل المؤسسة كمخاطر السمعة، مخاطر تكنولوجيا المعلومات.

4-3-2/ اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية على أنه: **لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية** $(\alpha \leq 0.05)$ **بين** تخطيط التدقيق في المؤسسة الاقتصادية والحد من مخاطر التدقيق.

الجدول11: معامل الارتباط ودرجة المعنوية للفرضية الثانية

معامل الارتباط	درجة المعنوية
0.792	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات نظام spss 23

من خلال الجدول أعلاه يبدو أن هناك تأثير طردي وقوي بين تخطيط عملية التدقيق في المؤسسات الاقتصادية والحد من المخاطر وهذا ما تظهره قيمة معامل الارتباط الذي يساوي 0.792، كما أن درجة المعنوية تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05، وهو ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والمتمثلة في أنه: توجد علاقة طردية وقوية بين تخطيط عملية التدقيق في المؤسسات الاقتصادية والحد من المخاطر.

وقد يعزى هذا التأثير حسب ما أتيح لنا من معطيات إلى:

_ سعي مختلف المؤسسات لمنع الاختلالات والتلاعبات من خلال تبني برامج تدقيقية تساهم في الحد من المخاطر، مما يجعل هاته المؤسسات أكثر حرصا على الاهتمام بالتخطيط كعنصر مهم جدا لتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

_ إتباع المدقق لخطة تدقيقية بدءا من الدراسة الأولية للمؤسسة وانتهاء بكتابة التقرير النهائي وهو ما من شأنه المساهمة في الحد من المخاطر.

4-3-3 الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل" تخطيط عملية التدقيق " والمتغير التابع " الحد من الأخطار"

ويظهر الجدول الموالي نتيجة اختبار ANOVA المتحصل عليها باستخدام Spss:

الجدول:12

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة الاختبار F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	15.461	1	15.461	91.138	0.000
داخل المجموعات	6.963	41	0.170		

المجموع	22.423	42			

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات نظام spss 23.

وأن مستوى الدلالة هو (0.000) فهي دالة إحصائيا بمعنى أنه يوجد تأثير بين تخطيط عملية التدقيق والحد من مخاطر التدقيق.

و بالرجوع إلى معادلة الانحدار الخطي البسيط y=ax+b و باستعمال مخرجات spss نحصل على الجدول التالي:

الجدول:13

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,755	,302		2,502	,016
	risque	,775	,081	,830	9,541	,000

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,830[a]	,689	,682	,41210

a. Valeurs prédites : (constantes), risque

الجدول(14): نتائج الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل" تخطيط عملية التدقيق " والمتغير التابع " الحد من الأخطار"

المتغيرات	الحد من الأخطار								
	معامل الثابت	معامل الانحدار	اختبار t		معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	اختبار f		الخطأ المعياري
			قيمة t	المعنوية Sig			قيمة f	المعنوية Sig	
تخطيط التدقيق	7.55	0.775	2,502	0.16	0.689	0.830	9,541	0.000	0.412

يظهر من الجدول أنه بمكن صياغة معادلة أن معامل الارتباط هو 0.830 ومعامل التحديد هو 0.689 أي أن نسبة 68.9% من التغير في الحد من المخاطر يمكن تفسيرها بتخطيط عملية التدقيق بينما بلغ معامل التحديد المعدل نسبة 68.2%.

ويمكن صياغة معادلة الانحدار على النحو التالي:

$$y=0.775x+7.55+e$$

انطلاقاً من المعادلة السابقة يتبين لنا وجود علاقة تأثير موجبة (طردية) ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين تخطيط الداخلي والحد من الأخطار– خلال فترة الدراسة– فقد بلغ معامل الانحدار (0.775) وهذا يعني أن التدقيق الداخلي يساهم بنسبة (77.5%) في توجيه واقع المؤسسات الجزائرية محل الدراسة وهذا الأثر ذو دلالة معنوية عند مستوى معنوية(5%)، أوأقل، وهذا ما أوضحه اختبارt حيث بلغت قيمة t المحسوبة (2.502)، أما القيمة (7.55) فتمثل مساهمة العوامل الأخرى مجتمعة في الحد من الأخطار.

أما القابلية التفسيرية للنموذج والمتمثلة في معامل التحديدR^2 فقد بلغت (0.689)، وهذا يعني أن (68.9%) من التغيرات التي حدثت على المتغير التابع – الحد من الأخطار – خلال فترة الدراسة يعود سببها إلى تخطيط عملية التدقيق، وهذا ما أكدته قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين الذي بلغ نحو(83%)، والتي تبين العلاقة الطردية بين المتغيرين، مما له الأثر المباشر بين تخطيط عملية التدقيق و الحد من الأخطار.

إن نموذج معادلة الانحدار يعد مقبولاً إحصائياً (معنوياً)، لأن قيمة اختبار f المحسوبة والتي بلغت (9,541)، هي ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05)، أوأقل وبدرجة ثقة (95%) أوأكثر، مع الأخذ بعين الاعتبار قيمة الخطأ المعياري (41.2%)، والتي مثلت نسبة الخطأ في استخراج معادلة نموذج الانحدار لتخطيط عملية التدقيق بدلالة الحد من الأخطار.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة النظرية والميدانية لعلاقة وتأثير تخطيط عملية التدقيق في الحد من مخاطر التدقيق دراسة لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية أدرار،تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

_ أن خطر التدقيق عبارة عن الخطر الناتج من إبداء مدقق الحسابات لرأي غير معدل على قوائم مالية بها تحريف جوهري؛

_ يساهم تخطيط عملية التدقيق في تفعيل نظام الرقابة الداخلية المعتمد من طرف المؤسسات الاقتصادية؛

_ يعمل تخطيط عملية التدقيق على زيادة الموثوقية والمعقولية من خلال إعداد التقرير النهائي للمدقق والذي يحتوى على مدى الإفصاح عن كل المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية ومن ثم المساهمة في التقليل من مخاطر التدقيق.

_ أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين تخطيط عملية التدقيق ودرجة الحد من مخاطر التدقيق.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها ولتفعيل دور تخطيط عملية التدقيق في المساهمة في الحد من مخاطر التدقيق في المؤسسات الاقتصادية يمكن تقديم التوصيات التالية:

_ بما أن برنامج تخطيط عملية التدقيق يعد مهما لاكتشاف الأخطاء والتحريفات في القوائم المالية نوصي بضرورة إتباع خطة محكمة للوصول للنتائج المرجوة؛

_ ضرورة توعية المسؤولين بالدور الإيجابي للمدقق المتمثل في الحد من مخاطر التدقيق وبالتالي زيادة قيمة المعلومات المحاسبية من جهة وتحسين الأداء بتصحيح الانحرافات السلبية لتفادي تكرارها في المستقبل.

_ تبرز ضرورة التأكيد على الالتزام بمعايير التدقيق الدولية في شقها المتعلق بتخطيط عملية التدقيق من طرق مدققي الحسابات، والالتزام بحدود علاقته مع مشرفي الأنشطة داخل المؤسسات الاقتصادية.

قائمة المصادر و المراجع:

- الإتحاد الدولي للمحاسبين، **إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة** 2010.
- أحمد حلمي جمعة، **التدقيق والتأكيد الحديث، المشاكل والمسؤوليات الأدوات والخدمات**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- أحمد محمد نور، **مراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2007.
- أرزاق أيوب محمد كرسوع، **مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطينن، 2008.
- ألفين أرينز، جيمس لوبك، **مدخل متكامل**، ترجمة محمد محمد عبد القادر الديسطي وأحمد حجاج، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009.
- جورج دانيال غالي، علي إبراهيم طلبة، **المفاهيم العلمية والأساليب الفنية الحديثة في المراجعة**، بدون ناشر، 2002.
- علي عبد القادر الذنيبات، **تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية**، نظرية وتطبيق، المكتبة الوطنية الأردنية، عمان، الأردن الطبعة الخامسة، 2015.

- على محمد ثجيل المعموري، **التخطيط الشامل لعملية التدقيق منظور إبداعي باستخدام أسلوب Pert** ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الثامن، العدد الأول، 2006، ص145.

- عبد الوهاب نصر علي، **موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة**، الجزء 01، الدار الجامعية ،الإسكندرية مصر، 2009.

- عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، **حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقا للمعايير الدولية للمراجعة والتأكيد المهني**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

- محمد عبد الفتاح محمد، **المراجعة مدخل قياس وضبط المخاطر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر الطبعة الثانية.

- وجدي حامد حجازي، **المعايير الدولية للمراجعة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010.

- يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يورة، **التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية دراسة مقارنة**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان 2014-2015.

- International quality control, **Auditing, Review, Other assurance and related services pronouncements**, IFAC? 2013.

- Hugues Angot, Christian Fischer, Baudouin Theunissen, **Audit comptable Audit informatique**, 3eme édition de Boeck universite, Bruxelles, 2000.